

كلمة السيد الكاتب العام لقطاع الطاقة والمعادن

نيابة عن

الدكتور عبد القادر اعمارة

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

رئيس المجلس الإداري

لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج

بمناسبة انعقاد المجلس الإداري للمركزية

بمقر عمالة إقليم فجيج ببوعرفة بتاريخ 02 أكتوبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم فجيح ؛

حضرات السادة أعضاء المجلس الإداري بمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية

لتافيلالت وفجيح ؛

حضرات السادة والسيدات ؛

يسعدني أن أترأس اليوم اجتماع المجلس الإداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيح نيابة عن الدكتور عبد القادر اعامرة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة الذي تعذر عليه البقاء معنا نظرا لالتزامات طارئة اضطرته للعودة إلى الرباط، وأود في البداية أن أشكر السيد عامل صاحب الجلالة على هذا الإقليم لتفضله باستضافة هذا الاجتماع وعلى الاهتمام الذي يوليئه للقطاع المنجمي. كما أتوجه بالشكر للسادة أعضاء المجلس الإداري للمركزية للعناية التي يولونها لنشاط المركزية ومن خلاله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكانة منطقة تافيلالت وفجيح، وكلنا أمل أن تنبثق عن هذا الاجتماع اقتراحات عملية وتوصيات من شأنها أن ترفع من مردودية هذا القطاع خصوصا في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها.

قبل التطرق إلى خصائص النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج، اسمحوا لي في البداية أن أتناول ويايجاز التجربة المغربية في ميدان الصناعة المعدنية. إذ لا يخفى عليكم بأن المغرب، بفضل تركيبته الجيولوجية المتنوعة وتوفره على مواد معدنية مختلفة وكذا الخبرة التي اكتسبها ومهارة الموارد البشرية العاملة بالقطاع، يتبوأ مكانة مشرفة على الصعيد العالمي في استخراج وتثمين عدة مواد معدنية.

ففي مجال الفوسفات حيث يزخر المغرب بأهم المكامن الفوسفاتية في العالم والذي انتقل الإنتاج الإجمالي الوطني فيه من حوالي 5 ملايين طن من الخام في بداية الخمسينات إلى أكثر من 26 مليون طن سنة 2013.

واعتباراً لأهمية الصناعة التحويلية للفوسفات، فقد قطع المغرب فيها أشواطاً مهمة وبذل مجهودات متواصلة منذ سنة 1965، تاريخ بداية إنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة، إلى يومنا هذا حيث تم اعتماد استراتيجية تنموية تركز على الزيادة في الطاقة التحويلية المحلية وتحسين القدرة التنافسية للمواد المصدرة وذلك من خلال إنتاج مواد ذات جودة عالية وعصرية طرق ووسائل الإنتاج والتحكم في الكلفة الإنتاجية وتنويع المنافذ وتأمين حصة المغرب في السوق العالمية. وقد بلغ الإنتاج برسم سنة 2013 ما مجموعه 4,4 مليون طن من الحامض الفوسفوري و 4,7 مليون طن من الأسمدة الفوسفاتية. وفي إطار الإستراتيجية التسويقية الجديدة يسعى المغرب إلى رفع حصته في السوق العالمية إلى 40%

فيما يخص مختلف المواد المنتجة من الفوسفات الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة، مع تعزيز توقعه على مستوى القارة الإفريقية من خلال الرفع من حجم صادرات الأسمدة.

وفيما يتعلق بالمواد المعدنية الأخرى، فهناك خاصة الرصاص والزنك والنحاس والفضة والبارتين والفليورين والكوبالت بالإضافة إلى الصخور الصناعية. وقد بلغ الإنتاج لهذه المواد 2,4 مليون طن سنة 2013. وعلى مستوى التحويل، هناك وحدات صناعية لإنتاج سبائك الرصاص والفضة وأوكسيد الزنك وقطبان الكوبالت، حيث بلغ الإنتاج الكلي من المواد المحولة ما مجموعه 12 750 طن.

وعلى هذا الأساس، أصبح القطاع المعدني في المغرب يضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10 % وفي قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 30 % وعدد مناصب الشغل المتوفرة التي تصل إلى 40 ألف منصب، ناهيك عن وقعه الإيجابي على أنشطة اقتصادية أخرى كالنقل والموانئ وفك العزلة عن مناطق نائية.

ولإعطاء دينامية جديدة لهذا القطاع، تم وضع استراتيجية تنموية تعمل حاليا على تنزيل مضامينها وترجمتها إلى مشاريع ملموسة في إطار برنامج تعاقد مع المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية. وتتمحور هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية:

**الركيزة الأولى:** عصنة الإطار القانوني المنظم للنشاط المعدني بالمملكة المغربية لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات خاصة في مجال البحث والتنقيب الذي يتطلب موارد مالية ضخمة ويتميز بعامل المجازفة. وفي هذا الباب، فقد تم عرض مشروع القانون المعدني الجديد في مجلس الحكومة وسيتم في القريب العاجل إحالته على البرلمان حتى تكتمل مسطرة المصادقة. ويشكل هذا القانون الجديد إطارا محفزا يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي تعرفها الصناعة المعدنية وذلك بهدف تشجيع البحث والتنقيب المعدني لاكتشاف مكامن جديدة مع ضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية. ومن المحاور الأساسية الجديدة لمدونة المعادن، نذكر :

✓ توسيع مجال تطبيق التشريع المنجمي ليشمل مواد معدنية أخرى ذات الاستعمال الصناعي كالكالسيت (Calcite) الفيلدسبات (Feldspath) والمغنيزيت (Magnésite) والبرليت (Perlite) باستثناء مواد البناء والمواد المستعملة في الهندسة المدنية؛

✓ إحداث ترخيص الاستكشاف يخول للمرخص لهم إمكانية إنجاز برامج استكشاف على مساحات واسعة تتراوح بين 100 و 600 كلم<sup>2</sup> التي يمكن أن تصل إلى 2400 كلم<sup>2</sup>؛

✓ توسيع السند المنجمي ليشمل كافة المواد المنجمية، عوض نظام الأصناف

المعمول به حالياً؛

✓ إحداث تراخيص جديدة لاستغلال التجاوير من أجل تخزين الغاز الطبيعي

واستغلال الفضلات وأكوام الأنقاض،

✓ تمديد مدة صلاحية رخص الاستغلال وتجديدها إلى غاية نفاذ المدخرات؛

✓ إدخال أحكام تتعلق بدراسة التأثير على البيئة ومخطط التخلي للمحافظة على

البيئة وضمان تنمية مستدامة.

**الركيزة الثانية:** تتعلق باعتماد هيكل تنظيمي جديد لقطاع الطاقة والمعادن، تميز بالخصوص

بإحداث مديرية مركزية تعنى بالمجال الجيولوجي ببلادنا. ونسعى من خلال هذا الإجراء إلى

تسريع وتيرة الإنتاج الخرائطي وتوفير البنية التحتية الجيولوجية الضرورية لاستكمال تغطية

التراب الوطني بخرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية، علماً أن نسبة التغطية

الجيولوجية لا تتعدى حالياً 35 % . و لا يخفى عليكم أن الخريطة الجيولوجية هي أداة

أساسية لتنمية البحث والتنقيب خاصة في الميدان المعدني.

**الركيزة الثالثة:** إعادة هيكلة النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج الذي أصبح في

السنوات الأخيرة يغرف إكراهات وإشكالات تعوق تطوره، والتي يمكن اختزالها في الآتي:

## على المستوى التشريعي والتنظيمي

✓ تتم ممارسة النشاط المنجمي التقليدي في إطار غير واضح، باعتبار أن الظهير المؤسس يؤذن للإستغلال التقليدي لمدة 10 سنوات قابلة لتجديد بمقتضى مرسوم، غير أن هذا التمديد لم يتم منذ 1985،

✓ تتم بعض عمليات بيع المنتج دون المرور عبر المركزية، الشيء الذي يضعف مواردها المالية،

✓ حالة الجمود التي تعرفها التراخيص والمضاربة والسمسرة التي أصبحت تشكل عائقا لتطور القطاع

## وعلى صعيد المؤهلات الجيولوجية والتقنية

✓ إن المؤهلات الجيولوجية للمنطقة تظل غير معروفة بالرغم من وجود عدة مؤشرات واعدة وذلك راجع للبنية التحتية الجيولوجية غير الكاملة وقلة الدراسات الجيولوجية والأشغال الاستكشافية،

✓ وتبقى طرق استغلال العروق والجيوب المعدنة غير عقلانية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الصناع وذلك بسبب محدودية الوسائل المتوفرة وعمق التمدنات،

✓ كما أن أشغال الاستغلال لا تحترم ضوابط المهنة و لا سيما فيما يخص الصحة والسلامة والحفاظ على البيئة.

## وبخصوص الجانب الاجتماعي

✓ وجود حقوق مكتسبة للصناع التي لا يجب التنازل عنها،

✓ غياب تغطية اجتماعية و طبية للصناع المنجمين التقليديين.

## وعلى صعيد مهام المركزية

✓ هناك خصاص في الموارد البشرية والمالية والتقنية لمواكبة النشاط وتقديم المعونة الفنية اللازمة،

✓ إخفاق في تحمل المهمة التي حددها الظهير والاقتصار على شراء المعدن وتحصيل الهامش.

لا يخامرنا أدنى شك بأن مواصلة النشاط المنجمي التقليدي أصبح من باب المستحيل بالنظر إلى نفاذ الموارد السطحية أو شبه السطحية، السهولة الاستغلال وتواجد التمعدنات على عمق كبير حيث يتطلب استخراجها وتقييمها طرق جد متقدمة تفوق القدرات المالية والتقنية للصانع المنجمي التقليدي المحدودة.

كما أن المنطقة راكمت تأخرا كبيرا في مجال التنقيب والبحث المعدني من جراء المنع القانوني الذي يفرضه ظهير 1960 اتجاه المتدخلين الخواص للقيام ببرامج البحث والتنمية المنجمية.

واعتبارا لهذه الوضعية، فلقد أصبح لزاما القيام بإعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي لاستدراك هذا الخصاص والانخراط في الرؤية الجديدة التي اعتمدها الوزارة والرامية إلى الرفع من جاذبية القطاع وفسح المجال أمام المستثمرين الخواص. وفي هذا الإطار يطيب لي أن أخبركم بأن السيد الوزير قد ترأس يوم أمس لقاء توصليا مع الصناع المنجمين بإقليم فجيح قد خلاله الخطوط العريضة لمشروع إعادة هيكلة النظام المنجمي بمنطقة تافيلالت



وفجيج والذي يبني على ضمان التوازن بين فسخ المجال أمام الشركات المنجمية الرائدة للاستثمار في المنطقة مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة للصناع المنجمين الذين يزاولون نشاطهم بالمنطقة. وسنقوم كذلك بتقاسم هذه الرؤية الاستراتيجية مع باقي الصناع المنجمين بمنطقة تافيلالت .

### حضرات السادة والسيدات ؛

فبالرغم من المجهودات المبذولة والنتائج المحققة والتي ستكون موضوع مداخلة السيد مدير المركزية، فإن الحصيلة الإجمالية لا ترقى إلى طموحاتنا والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى أداء القطاع المنجمي بالمنطقة في إطار التنمية الجهوية المستدامة التي أسس لها صاحب الجلالة نصره الله خلال زيارته لبني تدجيت في دجنبر 2009.

إن انعقاد هذا الاجتماع في هذا الوقت بالذات يكتسي أهمية بالغة باعتبار أن المؤسسة تعرف منعطفا في تسييرها، يتجلى ذلك في تعيين مسؤول جديد على رأسها له إلمام بالإكراهات التي يمر بها القطاع من خلال مشاركته في أعمال المجالس الإدارية الأخيرة، كما أن مسؤوليته السابقة كمدير جهوي لقطاع الطاقة والمعادن بجهة مكناس تافيلالت جعلته يتتبع عن قرب نشاط القطاع المنجمي بصفة عامة والقطاع المنجمي التقليدي بصفة خاصة، وأتمنى أن تساهم تجربته المهنية وتكوينه القانوني في تدليل الصعوبات التي يعيشها القطاع وذلك بشراكة مع كافة المتدخلين ونهج أسلوب تواصل من شأنه أن يساهم في تطوير علاقة المركزية بالصناع المنجمين التقليديين والفاعلين النشيطين في هذا القطاع.

## حضرات السادة والسيدات ؛

منذ الدورة السابقة لمجلسنا واجهت المركزية عدة إكراهات تتمثل تحديدا في ضمان الغطاء التأميني للصناع المنجميين التقليديين والعملة المستقلين ضد حوادث الشغل، الشيء الذي أثر سلبا على أداء القطاع وتنامي الاضطرابات الاجتماعية بالمنطقة.

إلا أن الجهود التي بذلتها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بمشاركة كل الأطراف بما فيها السلطات الإقليمية لعمالة فجيح والرشيديية والمركزية، أدت إلى التوصل إلى نتائج من شأنها تأمين الصناع المنجميين والعملة المستقلين الذين يزاولون نشاطهم بالمنطقة المنجمية لتافيلا لت وفجيح، وذلك بالاعتماد على موارد صندوق الإغاثة لهذه الفئة، كما تم تجاوز مشكل تزويد الصناع المنجميين بالمتفجرات ولوازم التفجير.

ولا يخفى عليكم تأثير هذه الإكراهات على السير العادي للنشاط المنجمي التقليدي وعلى أداء المركزية التي تعاني من محدودية الموارد المالية وقلة الموارد البشرية ووسائل العمل، وأغتتم هذه الفرصة لدعوة أعضاء المجلس الإداري وخاصة ممثلي المصالح المالية المختصة لدعم المركزية لتجاوز هذه الصعوبات في إطار ميزانياتها المستقبلية.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى مسؤولي ومستخدمي المركزية والصناع المنجميين على الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالنشاط المنجمي التقليدي وتحسين أدائه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام، مستنيرين بتوجيهات عاهلنا الهام صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة للسيد المدير لتقديم تقريره حول حصيلة نشاط المركزية